الأمم المتحدة

A/HRC/45/56

الجمعية العامة

Distr.: General
4 August 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/42، عرضاً موجزاً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه 2019 و 31 أيار/مايو 2020.

وقد اتسمت هذه الفترة بتقلص الحيز المدني واستمرار التوترات السياسية. وواصلت المفوضية تقديم التعاون التقني في مجالات رئيسية، بما في ذلك تعزيز إقامة العدل، وحماية الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتناولت المفوضية أيضاً تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على حقوق الإنسان.

GE.20-10408(A)

2010408

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير، الذي أعدّ عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 37/42، عرضاً موجزاً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في مساعدة كمبوديا حكومة وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020. وهو يقدم معلومات مستكملة عن تقرير الأمين العام بشأن الموضوع نفسه، الذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والأربعين (A/HRC/42/31). وقد تلقت المفوضية تعليقات وقائعية على مشروع التقرير من حكومة كمبوديا في 1 تموز/يوليه 2020، وأُدرجت هذه التعليقات عند الاقتضاء.

2- وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت المفوضية في أنشطة التعاون التقني مع السلطة القضائية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة التنمية الريفية، ووزارة إدارة الأراضي، والتخطيط الحضري والإعمار، ووزارة العمل والتدريب المهني، ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، ووزارة البيئة، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، ومجلس العمل المعني بالإعاقة، وغيرهم من الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني. وواصلت المفوضية رصد حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالحقوق في الأرض والسكن، والتمتع بالحريات الأساسية، والحق في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية، وإجراء المحاكمات، وحالة أماكن الاحتجاز. وعملت المفوضية أيضاً على تكييف أنشطتها في مجال التعاون التقني من أجل التصدي لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في كمبوديا.

3- وواصلت المفوضية العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة في كمبوديا، حيث ترأست الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان. ودعمت تعميم مراعاة حقوق الإنسان في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2019-2023، وشاركت في قيادة فريق النتائج المعني بالمشاركة والمساءلة. ودعمت المفوضية أيضاً الإجراءات المشتركة للأمم المتحدة، بما في ذلك التصدي لجائحة كوفيد-19، من أجل النهوض بحقوق الإنسان في كمبوديا[(1)].

ثانياً- السياق

4- قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى الحكومة في سياق مُتغير. وعلى الرغم من أن كمبوديا لم تشهد تفشي الإصابة بمرض الكوفيد-19 بالحجم الذي شهدته بعض البلدان الأخرى، فإن الجائحة تتطلب محوراً هاماً لها في أنشطة المفوضية ومتوازناً مع الحاجة إلى استمرار المشاركة في قضايا أساسية مثيرة للقلق.

5- وعرضت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، سعياً إلى ضمان المواءمة بين تصدي الحكومة لمرض كوفيد-19 والتزامها باتخاذ جميع التدابير اللازمة للوقاية من المرض وعلاجه ومكافحته كعنصر من عناصر الحق في الصحة[(2)]. ولضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، دعت المفوضية إلى اعتماد تدابير خاصة لحماية الجماعات والأفراد الذين تتسم أحوالهم بشدة الضعف للجائحة، بمن فيهم أفراد الشعوب الأصلية والأقليات، والأشخاص المحرومون من حريتهم، والمجتمعات المحلية الفقيرة والريفية.

(1) إن المادة 12(2)(ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي انضمت إليه كمبوديا، تشترط على الحكومة اتخاذ خطوات للوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية وغيرها من الأمراض وعلاجها ومكافحتها. وتشترط المادة 72 من دستور مملكة كمبوديا أيضاً على الحكومة أن "تولي اهتماماً كاملاً للوقاية من الأمراض وللعلاج الطبي".

(2) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID19Guidance.aspx.

6- وفي هذا السياق أيضاً، دخل قانون إدارة الأمة في حالة الطوارئ حيز النفاذ في 28 نيسان/أبريل 2020. ووضع هذا القانون للتصدي لمرض كوفيد-19 دون مشاورة عامة، وهو يخول الحكومة صلاحية إعلان حالة الطوارئ لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر يمكن تمديدها لمدة ثلاثة أشهر أخرى دون مراجعة. ويجيز القانون أيضاً، ضمن أمور أخرى، فرض قيود على ممارسة حرية التنقل والتجمع، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في الخصوصية، والحق في العمل. وأرسلت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا مع غيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان[3] رسالة[4] إلى الحكومة بشأن مشروع القانون آنذاك. وفي بيان مشترك صدر في 17 نيسان/أبريل 2020، ذكر عدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن مشروع القانون ينطوي على خطر "انتهاك الحق في الخصوصية، وكبت حرية التعبير، وتجريم التجمع السلمي"[5]. وأصدرت البعثة الدائمة لمملكة كمبوديا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف رداً[6]، قالت فيه إن القانون "مسموح به بموجب الصكوك الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، وتحديداً الدستور". وتشاطر المفوضية المقررين الخاصين شواغلهم فيما يتعلق بالتعجيل بتمرير القانون وبجوهره، وبكون الأحكام المتعلقة بعدم التقيد غامضة وبالغة الاتساع في نطاقها، ولا تخضع لمراجعة ورقابة كافيين.

7- وقدمت المفوضية أيضاً المساعدة التقنية في سياق تقلص الحيز المدني واستمرار التوتر السياسي. فقد أعلن سام رينسي، أحد قادة حزب المعارضة الرئيسي السابق، وهو حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، أنه سيعود إلى كمبوديا من منفاه الاختياري في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الموافق عيد الاستقلال. وقوبل هذا الاعلان بنشر قوات الأمن في جميع أنحاء البلاد وبإغلاق جزئي للحدود مع تايلند لمنع عودته. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، "أعربت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا عن "قلقها البالغ إزاء تصاعد القمع السياسي في جميع أنحاء البلد، داعية الحكومة إلى احترام الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع"[7].

8- وعلى الرغم من أن السيد رينسي لم يعد في نهاية المطاف، في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه 2019 و31 أيار/مايو 2020، قبض على 140 شخصاً على الأقل من المرتبطين بحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق، واتُّهموا بالتآمر ضد الدولة، والتحريض على ارتكاب جناية، والتشكيك في القرارات القضائية، وأودعوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأثار ذلك شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان، حيث لم تلتزم السلطات في حالات عديدة بالقوانين الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن التوقيف، ومراعاة الأصول القانونية، والحرمان من الحرية. وشمل ذلك التوقيف من دون أوامر قبض، وعدم تقديم أسباب للتوقيف، وعدم إتاحة الإمكانية للأشخاص للاتصال بالمحامين وبأفراد أسرهم، والمعاملة التمييزية أثناء الاحتجاز، والاحتجاز لفترات طويلة دون محاكمة في مرافق مكتظة.

(3) بالتحديد المقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

(4) KHM 1/2020، متاحة في الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoad PublicCommunicationFile?gId=25186.

(5) المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، والمقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والمقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25801&LangID=E =25801&LangID=E.

(6) انظر الرابط: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadFile?gId=35228.

(7) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25260&LangID=E.

9- وفي 15 كانون الثاني/يناير 2020، بدأت في محكمة بنوم بنه المحلية محاكمة كيم سوخا، وهو زعيم سابق آخر لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. وأُجلت محاكمته في 12 آذار/مارس 2020 إلى أجل غير مسمى بسبب مرض كوفيد-19. ويواجه السيد سوخا، الذي وجهت إليه تهمة "التآمر مع قوة أجنبية"[8]، عقوبة بالسجن تتراوح ما بين 15 و30 سنة إذا أدين. وأشار عدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في بيان صدر في 17 كانون الثاني/يناير 2020 إلى وجود "أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن تهمة الخيانة الموجهة إلى السيد سوخا" "ذات دوافع سياسية وتشكل جزءاً من نمط أكبر من سوء تطبيق القوانين لاستهداف المعارضين السياسيين ومنتقدي الحكومة"[9]. وأصدرت الحكومة بياناً صحفياً رداً على ذلك[10].

10- وأعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن شواغل مماثلة في هذه المجالات. وفي 27 شباط/فبراير 2020، في تحديث عالمي في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، ذكرت المفوضة السامية ما يلي:

> "في كمبوديا، ما زلنا نتلقى تقارير عن أعمال تخويف ضد المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، مما يعوق قدراتهم على الرصد وتقديم التقارير، ومن ضمنها التقارير المقدمة إلى هذا المجلس. ولا يزال المنتقدون والمعارضون السياسيون أيضاً مستهدفين بتدابير قمعية، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء استخدام ظاهر للقوانين الجنائية. ولئن كان تعاون السلطات مع المفوضية في مجال الأنشطة التقنية وأنشطة بناء القدرات أمر جدير بالترحيب، فإنني أدعو الحكومة إلى احترام التزامها بدعم جميع حقوق الإنسان لشعبها - بما في ذلك حرية وسائط الإعلام، وسيادة القانون بشكل نزيه، والحق في المشاركة بحرية في الشؤون العامة دون خوف من الاضطهاد"[11].

ثالثاً- تحسين المشاركة وحماية الحيز المدني

11- استمر الحيز المدني والديمقراطي في الانكماش منذ أن حلت المحكمة العليا حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في عام 2017. وفي 4 حزيران/يونيه 2019، أرسلت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا والمقررة الخاصة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير رسالة[12] إلى الحكومة تناولتا فيها "استمرار استخدام سلطة الشرطة والسلطة القضائية لتخويف " أعضاء سابقين في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي ومناصريه " أو مضايقتهم أو احتجازهم "لممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي".

(8) المادة 443 من قانون العقوبات (2010).

(9) المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين. انظر https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/pressstatementsource/KemSokhaTrial_Final_EN.pdf.

(10) متاح في الرابط: www.facebook.com/cambodiaembassy.ch/posts/2271392509820033.

(11) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=25621&LangID=E.

(12) KHM 2/2019، متاحة في الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=24636.

12- وعلى الرغم من رفع الشرط المفروض على منظمات المجتمع المدني بتقديم إخطار قبل ثلاثة أيام من تنفيذ الأنشطة المقررة[13]، وثقت المفوضية 46 حالة في الفترة من حزيران/يونيه 2019 إلى نيسان/أبريل 2020، وهي حالات خضعت فيها أنشطة منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتدخل أو تخويف أو مضايقة دون مبرر من السلطات. وفي ثلاث مناسبات على الأقل، عندما كانت المفوضية حاضرة، طلب ضباط الشرطة من منظمات المجتمع المدني الحصول على تصاريح قبل الاجتماعات المقررة، أو حاولوا دخول أماكن خاصة لالتقاط صور للمشاركين وجمع معلومات عنهم أثناء الأنشطة. وفي 1 آب/أغسطس 2019، وجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان رسالة إلى وزارة الداخلية تصف فيها حالات التدخل في أنشطة المجتمع المدني المبلغ عنها، وتعرب عن شواغل من أن تؤدي هذه الأفعال إلى تقييد لا مبرر له للحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وتهيئة بيئة من الخوف والترهيب. ولم تتلق المفوضية أي ردّ من وزارة الداخلية على رسالتها.

13- وواصلت المفوضية العمل مع الحكومة بشأن اقتراح تنقيح قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني. وعقدت وزارة الداخلية خمسة منتديات استشارية بشأن القانون، أثار فيها المجتمع المدني شواغل إزاء شروط التسجيل التقييدية المفروضة على المنظمات غير الحكومية.

14- وتلقت المفوضية أيضاً تقارير عن قيود مفرطة على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في سياق كوفيد-19. ووثقت المفوضية توقيف عدد من الأفراد بسبب تعليقات عامة تتعلق بكوفيد-19 ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، واتُّهم 14 منهم على الأقل بجرائم تشمل نشر أخبار زائفة أو معلومات كاذبة، والتحريض على ارتكاب جناية، والتآمر ضد الحكومة[14]. وألغت الحكومة أيضاً الترخيص الإعلامي للمؤسسة الإخبارية TVFB، بعد أن اقتبس محررها بدقة تصريحات عامة أدلى بها مسؤول كبير أشار فيها إلى عجز الحكومة عن تقديم الدعم المالي لسائقي الدراجات النارية بالأجرة خلال أزمة كوفيد-19. ويواجه المحرر تهماً جنائية بالتحريض على الكراهية والعنف[15].

15- وتعاونت المفوضية مع وزارة العمل والتدريب المهني، وشاركت مع منظمة العمل الدولية والنقابات العمالية وشركاء من المجتمع المدني، سعياً إلى إدخال مزيد من التعديلات على قانون النقابات. وقد أخفقت التعديلات التي أدخلت على القانون في كانون الثاني/يناير 2020 في دمج مجموعة من التوصيات الصادرة عن النقابات ومنظمات المجتمع المدني والشركات، بما في ذلك تمكين مجلس التحكيم من البت في القضايا المتعلقة بإنهاء توظيف ممثلي النقابات وقادة النقابات العمالية، وتخفيف متطلبات التسجيل النقابي.

16- وفي تطورات تشريعية أخرى، أجرت وزارة الإعلام مشاورات بشأن مشروع قانون الحصول على المعلومات. وتسلّم المفوضية بأهمية هذا القانون، لكنها تشجع الحكومة على ضمان إدراج التوصيات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تحقيق هدف القانون على نحو كاف. وأفادت وزارة الداخلية بإحراز تقدم في وضع مشروع قانون بشأن الجرائم الإلكترونية، لكن المجتمع المدني أعرب عن قلقه إزاء التأثير المحتمل لمشروع القانون على حرية

(13) جاء في التوجيه رقم 175 الصادر عن وزارة الداخلية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 أن "المنظمات غير الحكومية والجمعيات، بما فيها المجتمعات المحلية التي سجلت بالفعل لدى الوزارة، تتمتع بحرية كاملة في القيام بأنشطتها بصورة قانونية دون الحاجة إلى إبلاغ السلطات المحلية قبل ثلاثة أيام من ذلك كما كانت تفعل من قبل".

(14) الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي هي الإهانة العلنية (إهانة الملك) (المادة 307)، والتآمر (المادة 453)، والتحريض على ارتكاب جناية (المادة 495)، والمعلومات الكاذبة (المادة 425).

(15) بموجب المادتين 494 و495 من القانون الجنائي.

التعبير على الإنترنت وإزاء انعدام الشفافية في هذه العملية. ولا يزال القلق يساور المفوضية إزاء عدم إحراز تقدم في معالجة الشواغل الرئيسية لحقوق الإنسان التي أثارتها منظمات المجتمع المدني.

17- وواصلت المفوضية رصد حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في التجمع السلمي والحق في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية، بما في ذلك الاحتفالات باليوم الدولي لحقوق الإنسان. وفي يومي 7 و9 كانون الأول/ديسمبر 2019، رصدت مسيرات وفعاليات في بنوم بنه وفي باتامبانغ، وكامبونغ شنانغ، وكوه كونغ، وسييم ريب، وسفاي رينغ. وفي حالتين، دعت المفوضية لدى السلطات إلى دعم المجتمعات المحلية والمنظمات الشريكة للسماح بالاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان.

18- وواصلت المفوضية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني. وقدمت التدريب إلى المراقبين والناشطين في مجال حقوق الإنسان بشأن توثيق الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والدفاع عن هذه الحقوق لدى السلطات. وساعدت المفوضية في تعزيز شبكات المجتمع المدني، بتشكيل شبكات جديدة في مقاطعات باتامبانغ وبرياه سيهانوك، وبنوم بنه، تضم نقابات عمالية، وناشطين ومنظمات في مجالي الحراجة وحقوق الأراضي. وزادت المفوضية من مشاركتها مع منظمات حقوق المرأة ومع المجموعات التي تعزز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

19- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظمت المفوضية، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والتدريب المهني ووزارة الداخلية، أربع دورات تدريبية لضباط الشرطة بشأن قانون التظاهر السلمي ودليل تنفيذه الذي وضعته وزارة الداخلية بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

20- وعززت المفوضية تعاونها مع منظمات الشباب وشبكات الشباب غير الرسمية، ودعمت مشاركتها في مجال حقوق الإنسان. وفي إطار الموضوع العالمي "الشباب المدافع عن حقوق الإنسان"، نظمت المفوضية مسابقة أبطال حقوق الإنسان الشباب. ووضعت المجموعات المعنية مشاريع تعزز حقوق الإنسان من خلال المشاركة المدنية في مجتمعاتها المحلية، كما هو موضح في خمسة أفلام قصيرة نشرت على صفحة الفيسبوك الخاصة بالمفوضية[16]. وصوت الجمهور المحلي لصالح الأفلام المفضلة لديه، وأعلن عن الفائزين في مناسبة احتفالية بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان. واجتمعت المجموعات المشاركة مع مختلف السلطات الوطنية، بما يشمل أعضاء مجلس الشيوخ، وممثلين عن الوزارات الحكومية واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان لمناقشة قضايا الشباب. وأجرت المفوضية بحوثاً بعنوان "معارف الشباب ومواقفهم وممارساتهم في مجال حقوق الإنسان والمشاركة"، وستساعد نتائجها في تحديد أعمالها بشأن مشاركة الشباب.

21- وفي سياق تعزيز حماية منظمات المجتمع المدني، انتهت المفوضية من وضع دليل للحماية صيغ بالتشاور مع المجتمع المدني. ويتضمن الدليل معلومات عملية في شكل بسيط لمساعدة الأفراد والمنظمات على وضع خطط للسلامة والأمن، وزيادة فهمهم لآليات حماية حقوق الإنسان. وسينشر الدليل في النصف الثاني من عام 2020 وسيدرج في تطبيق للهاتف المحمول لتسهيل الرجوع إليه والتمكن من استخدامه.

(16) متاحة في الرابط التالي: https://bit.ly/2xL9qud.

رابعاً- إقامة العدل

ألف- الإصلاح القانوني والقضائي

22- واصلت المفوضية دعم جهود الإصلاح القانوني والقضائي. وشاركت المفوضية ووزارة العدل في رئاسة الفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانوني والقضائي، الذي يعمل هيئة تنسيق لقطاع العدالة. وفي حزيران/يونيه 2019، اعتمد الرئيسان المشاركان مؤشرات رصد مشتركة لدعم تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية (2019-2023). وتشمل هذه المؤشرات توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان المقدمة إلى كمبوديا، بما في ذلك الحاجة إلى قوانين وسياسات وبرامج وطنية تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

23- وترصد المفوضية الإجراءات في أكثر من 35 محاكمة. وفي كثير من الحالات، لاحظت المفوضية عدم اتساق الامتثال لضمانات المحاكمة وفق الأصول القانونية والمحاكمة العادلة المحمية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك بموجب دستور مملكة كمبوديا والقوانين الوطنية[17]، بما في ذلك ما يتعلق بالتوقيف، وحق الفرد في أن يُبلَّغ فوراً بالتهم، والحق في التمثيل القانوني، والقرينة لصالح الإفراج بكفالة، والحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له، وافتراض البراءة.

24- وواصلت المفوضية بذل جهودها لإضفاء الطابع المهني على نظام العدالة الجنائية. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2019، نظمت في بنوم بنه حواراً قانونياً للمحامين المحليين، استناداً إلى تجربة وممارسات الدوائر الاستئنائية في محاكم كمبوديا. ومن بين المسائل التي نوقشت تقديم المساعدة القانونية في مرحلة ما قبل المحاكمة، والحق في افتراض البراءة، وحق الفرد في "أن يُعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه والحق في سبيل انتصاف فعال من انتهاكات الحقوق".

باء- تعزيز سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء

25- في 27 و28 حزيران/يونيه 2019، نظمت المفوضية، في إطار شراكة مع وزارة العدل، مؤتمراً وطنياً بشأن نظام العدالة الجنائية في بنوم بنه. وكان الهدف من المؤتمر هو تعزيز التنسيق بين المحاكم والمدعين العامين والسجون وتوحيد الإجراءات في إطار نظام العدالة الجنائية بهدف الحد من حالات التأخير غير المبررة في الإجراءات الجنائية، وطول مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتأخر الإفراج عن السجناء لدى إتمام مدة الأحكام، ما يشكل احتجازاً غير قانوني وتعسفياً. وأطلقت وزارة العدل حملة مدتها ستة أشهر لمعالجة القضايا المتراكمة في المحاكم، وستطبق توصيات المؤتمر. ووفقاً للحكومة، فإن الاحتجاز المطول قبل المحاكمة ناجم عن العدد الكبير من القضايا وقلة عدد القضاة والمدعين العامين والمحامين، ويزيد من ذلك العدد المتزايد من عمليات التوقيف، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات. ويؤدي عدم الإبلاغ بالأحكام النهائية إلى حبس السجناء تعسفاً بعد انتهاء مدة عقوبتهم. ومتابعة لذلك، دعمت المفوضية اجتماعات "الشرطة والمحاكم والسجون" في أربع مقاطعات، بقيادة المدعين العامين في المقاطعات، لتعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات بين الشرطة والمحاكم وسلطات السجون.

26- وواصلت المفوضية دعم بدء العمل بقاعدة بيانات القضايا الجنائية، التي أصبحت الآن قيد التشغيل في جميع المحاكم الابتدائية في جميع أنحاء البلد. وصممت قاعدة البيانات لكي تزيد من الشفافية والفعالية في المحاكم، وتساعد أيضاً في تفادي الإفراط في فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة وتأخر الإفراج بعد إتمام مدة الأحكام وذلك بتحسين إمكانية الحصول على المعلومات والاتصال بين الكيانات لأغراض إقامة العدل.

(17) المادتان 32 و38 من دستور مملكة كمبوديا.

27- وواصلت المفوضية الدعوة من أجل وضع نظام شامل للمساعدة القانونية واعتماد سياسة وطنية لهذه المساعدة. وارتفعت ميزانية الحكومة المخصصة للمساعدة القانونية إلى 000 300 دولار في عام 2019، ومع ذلك فإن الحصول على المساعدة القانونية، التي تشرف عليها مؤسسات حكومية متعددة، لا يزال معقداً. وقدمت المفوضية منحاً للمنظمات غير الحكومية لدعم تقديمها المساعدة القانونية. وقدم مركز التعليم القانوني المجتمعي من خلال منحة قدمتها المفوضية، المشورة القانونية والتمثيل القانوني فيما لا يقل عن 47 قضية جنائية ومدنية تتعلق بحقوق الأرض والسكن. وعلى الرغم من أن عدداً من هذه القضايا كان قيد نظر القاضي، فقد أُفرج عن جميع من يتلقون المساعدة القانونية تحت إشراف قضائي، مما تفادى الاحتجاز المطول خلال المرحلة السابقة للمحاكمة. وهذا يبرز أهمية الحصول على المساعدة القانونية في المراحل الأولى من الإجراءات القضائية، بالنظر إلى أن توافر المساعدة القانونية كثيراً ما يحدد ما إذا كان الشخص يستطيع المشاركة في الإجراءات ذات الصلة بطريقة مجدية[18].

28- وفي تموز/يوليه 2019، نشرت المفوضية تقريراً عن "العدالة الشعبية"[19]، يوثق 73 حادثة عنف غوغائية واعتداءات وأعمال اضطهاد ضد أشخاص متهمين بممارسة السحر في الفترة من 2010 إلى 2018. وكان هذا أول تحليل للعنف ضد هؤلاء الأشخاص في كمبوديا. وحدد التقرير العوامل التي تقف وراء أعمال العنف هذه، بما في ذلك الأحكام المسبقة القائمة منذ أمد طويل، والمواقف الاجتماعية التمييزية، وانعدام الثقة في نظام العدالة الرسمي، والفقر، والافتقار إلى التعليم. وعملت المفوضية منذ ذلك الحين مع الشرطة لنشر التقرير ودعم وضع واعتماد مبادئ توجيهية بشأن تدخلات الشرطة في هذه الحالات. ونظمت المفوضية أيضاً حملة إعلامية متصلة بذلك بشأن العدالة الشعبية لأكثر من خمسة أشهر في التلفزيون[20] والإذاعة الوطنيين، وفي المطبوعات، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

جيم- إمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء

29- واصلت المفوضية تنفيذ مشروعها المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء، مع التركيز على بناء القدرات. وساهمت المفوضية في وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية للحكومة المتعلقة بالإعاقة (2019-2023)، التي تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان إدماجهم، بما في ذلك في قطاع العدالة. وساعدت عملية الصياغة على بناء قدرات أعضاء مجلس العمل المعني بالإعاقة، وهو مؤسسة حكومية مسؤولة عن تنسيق الجهود الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك قدرات المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي 22 نيسان/أبريل 2020، شاركت المفوضية في فريق عامل بقيادة مجلس العمل المعني بالإعاقة لمناقشة الاستعراض المقبل لقانون حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبدأت عملية الاستعراض الرسمي في أيار/مايو 2020، وستواصل المفوضية الدعوة إلى جعل القانون متمشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدقت عليها كمبوديا في عام 2012.

(18) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32(2007) بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، الفقرة 10.

(19) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *People's Court: Preventing and Responding to "Popular Justice" in Cambodia*. متاح في الرابط التالي: https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/report/other-report/OHCHR%20Report%20EN.pdf.

(20) يتاح إعلان الخدمة العامة في الرابط: https://bit.ly/2yyYuA4.

30- وزادت المفوضية من خلال برامج التدريب والدعم المباشر، من قدرة منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة على توثيق ورصد الانتهاكات والاعتداءات المزعومة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مقاطعات بانتياي مينشي وباتامبانغ وسييم ريب. وأحالت هذه المنظمات إلى آليات قضائية وغير قضائية وطنية 50 قضية، من بينها 15 قضية تتعلق بالنساء.

31- وقدمت منظمة المساعدة القانونية لكمبوديا، وهي منظمة غير حكومية، من خلال منحة مقدمة من المفوضية، المشورة القانونية إلى 16 شخصاً وتمثيلاً قانونياً إلى 13 شخصاً آخرين يعانون من إعاقات جسدية ونفسية اجتماعية. ودعمت المفوضية هذه المنظمة في وضع مبادئ توجيهية عملية بشأن تقديم المساعدة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، وشمل ذلك التشاور مع المنتديات التمثيلية للأشخاص ذوي الإعاقة.

32- ودعمت المفوضية مشروع عملية إلغاء القيود (Operation Unchained)، لمنظمة كمبوديا النفسية الاجتماعية العابرة للثقافات، التي تعمل على معالجة الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية والاجتماعية الذين يُحتجزون أو يقيّدهم أفراد الأسرة، في حالات كثيرة بسبب الوصم وعدم إمكانية الحصول على العلاج، وعلى إتاحة إمكانية إعادة تأهيلهم. وأفرج عن 78 شخصاً من خلال عمل هذه المنظمة، وأعيد إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية في الفترة ما بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2019.

دال- دعم إصلاح السجون

33- استمر عدد السجناء في كمبوديا في التزايد. ورغم الاكتظاظ، فإن استخدام بدائل الاحتجاز، بما في ذلك الإفراج بكفالة، والإفراج تحت إشراف قضائي، وفرض عقوبات مع وقف التنفيذ، لا يزال محدوداً. وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020، اجتمعت المفوضية مع سلطات محكمة بنوم بنه للدعوة إلى الإفراج بكفالة عن 25 امرأة من النساء الحوامل واللواتي لديهن أطفال المحتجزات رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. ونظراً لعدم إمكانية الحصول على المساعدة القانونية، تقدمت النساء بطلب للإفراج بكفالة بدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية التي وضعت استمارة مبسطة لطلب الإفراج بكفالة. وفي تطور جدير بالترحيب، أُفرج عن 12 امرأة من الاحتجاز، بعضهن بكفالة، والبعض الآخر بعد التعجيل بمحاكماتهن. وستواصل المفوضية الدعوة إلى استخدام الاستمارة المبسطة للإفراج بكفالة على نطاق أوسع.

34- وواصلت المفوضية رصد أماكن وظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين. ولم تسمح الحكومة بإجراء مقابلات سرية "وفقاً لقانون السجون". ووجدت المفوضية باستمرار أن ظروف الاحتجاز لا ترقى عموماً إلى مستوى المعايير الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بحصول المحتجزين على الرعاية الصحية والعلاج الطبي، وعلى المرافق الصحية، وزيارات أفراد الأسرة والممثلين القانونيين.

35- ووثقت المفوضية ثلاث حالات وفاة أثناء الاحتجاز. وفي حالتين، اتخذت الإدارة العامة للسجون بعض التدابير الإصلاحية، إلا أن السلطات لم تجد أي دليل على التعذيب أو سوء المعاملة. ولا يمكن للمفوضية أن تؤكد ما إذا كانت هذه التحقيقات قد استوفت مبادئ الاستقلالية والنزاهة والشفافية والسرعة. وفي الحالة الثالثة، التي وقعت في مقاطعة بانتياي مينشي في كانون الأول/ديسمبر 2019، وُجهت تهم إلى اثنين من ضباط الشرطة تتعلق بالوفاة ولا يزالان رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة.

36- واستحدثت أكاديمية الشرطة في كمبوديا نموذجاً جديداً بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برنامجها التدريبي الذي مدته أربعة أشهر لموظفي السجون الجدد. ويغطي التدريب الذي

قدمته المفوضية الإطار القانوني الوطني والدولي المتصل بالاحتجاز، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

37- ونظمت المفوضية واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب[21] أربع جلسات مشتركة لتوعية موظفي إنفاذ القانون والسجون. وركزت الجلسات التي عُقدت في مقاطعات كامبونغ تشام، وكامبوت، وبري فينغ، وسفاي رينغ بين 24 تشرين الأول/أكتوبر و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على دور اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب وولايتها. وقدمت المفوضية بالتعاون مع المدعين العامين في المقاطعات، إحاطات لموظفي إنفاذ القانون بشأن منع التعذيب، وانتهاكات استخدام القوة، والحقوق عند إلقاء القبض على الأشخاص، في مقاطعتي سفاي رينغ وتكيو في 19 و26 كانون الأول/ديسمبر 2019 على التوالي.

38- وكانت أزمة كوفيد-19 تشكل خطراً كبيراً على نزلاء السجون، لا سيما وأن الاكتظاظ المزمن جعل التباعد البدني مستحيلاً عملياً. وفي 20 آذار/مارس 2020، أوقفت وزارة الداخلية مؤقتاً جميع زيارات السجون كإجراء وقائي. وصدرت تعليمات في وقت لاحق تقضي بفرض حجر صحي على جميع المحتجزين الجدد مدته 14 يوماً وبعزلهم. وذكرت الحكومة أنها عجّلت إجراءات الادعاء، بما في ذلك استخدام الكفالة في الجرائم البسيطة، لتخفيف اكتظاظ السجون. وفي 6 نيسان/أبريل 2020، وجهت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) رسائل مشتركة إلى وزارة العدل ووزارة الداخلية والإدارة العامة للسجون تدعو إلى الإفراج عن السجناء الذين يعانون من حالات ضعف شديد في حالة التعرض لمرض كوفيد-19، بمن فيهم الحوامل وكبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مستبطنة. ولم تتلق المفوضية أي ردّ على الرسالة، وهي ليست على علم بإطلاق سراح السجناء والمحتجزين لاعتبارات مرض كوفيد-19.

خامساً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ألف- حالة حقوق الأرض والسكن

39- استمرت التحديات في مجال حقوق الأرض والسكن، بسبب عمليات الإخلاء القسري، وعدم وجود معايير مناسبة لإعادة التوطين، وعمليات تمليك الأراضي الطويلة والمعقدة وغير الشفافة والمكلفة للغاية. ولا يزال تخصيص الأراضي وبيعها واستخدامها يعمل بنظام المحسوبية الذي يدعم عدم المساواة الهيكلية، ويؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في فقر وفي أوضاع تهميش. ولم توضع أو تعتمد أي قوانين أو سياسات جديدة للدولة تتعلق بحقوق الأرض والسكن.

40- وتلقت المفوضية التماسات من أفراد وجماعات يطلبون تدخلها في نزاعات على الأراضي، بما في ذلك تلك المقدمة من مجتمعات تعيش داخل المناطق الطبيعية المحمية ومعرضة لخطر الإخلاء القسري. وأجرت المفوضية زيارات ميدانية للوقوف على الوقائع، وتعاونت مع السلطات المعنية، وسهلت الحوار بين السلطات المحلية والأطراف المتضررة، ورصدت عمل آليات تسوية النزاعات، وقدمت المساعدة التقنية إلى المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وشاركت المفوضية أيضاً في فريق تنسيق قطاع الأراضي. وهذا المحفل الذي يتألف من وكالات الأمم المتحدة، وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا الأراضي والسكن، ييسر تبادل المعلومات ويمكّن من تنسيق الإجراءات.

(21) الآلية الوقائية الوطنية لكمبوديا، بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

41- ونظمت المفوضية في حزيران/يونيه 2019، في إطار متابعة رصدها المنازعات على الأراضي المتعلقة بامتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية، في شراكة مع أوكسفام، حواراً بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر المسؤول في الزراعة في كمبوديا". وحدد الحوار الثغرات في تنفيذ إطار امتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية ووضع توصيات للحكومة. ونتيجة لهذا، شرعت السلطات المحلية في مقاطعات كامبونغ سبو ومونـدولكيري وراتانكيري وستونغ ترينغ في عمليات وساطة رسمية لحل المنازعات المعلقة المتعلقة بالأراضي التي تشمل شركات خاصة.

42- واستخدمت المفوضية نتائج الدراسة التي أجرتها في أيار/مايو 2018 بعنوان "تقييم ما لامتيازات الأراضي لأغراض اجتماعية من أثر على سُبل العيش الريفية"[22] أساساً للدعوة لدى السلطات الوطنية والمحلية. وتسمح امتيازات الأراضي لأغراض اجتماعية بنقل أراضي الدولة إلى فقراء أو أفراد وأسر غير ملاك لأغراض الإقامة وتوليد الدخل، مثل الزراعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت المفوضية وكمبوديا للتنمية المفتوحة رسماً بيانياً يلخص النتائج الرئيسية للتقرير، وصحيفة وقائع عن عملية امتيازات الأراضي لأغراض اجتماعية. وأجرت المفوضية أيضاً زيارات ميدانية للمتابعة إلى مقاطعات كامبوت ومونـدولكيري وبرياه سيهانوك لمناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها مع السلطات المحلية والسكان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، نظمت المفوضية مشاورة وطنية لمناقشة الدروس المستفادة وسبل المضي قدماً. وشملت التوصيات الرئيسية إجراء تقييمات للأثر الاجتماعي والبيئي قبل منح امتيازات الأراضي لأغراض اجتماعية، وعدم إصدار امتيازات الأراضي لأغراض اجتماعية عندما تكون الأراضي مجاورة لأراضي مجموعات الشعوب الأصلية إلا بعد تقييم ومعالجة مطالباتها المتعلقة بسندات الملكية الجماعية أو الفردية بشكل كامل.

43- وواصلت المفوضية الدعوة لدى السلطات بشأن حالات الإخلاء القسري، بما في ذلك دعم التشاور المسبق مع الأسر والأفراد المتضررين، وإجراءات إعادة التوطين، والحصول على المعلومات، والتعويض. وشمل ذلك العمل مع وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار بشأن سبل الانتصاف للمجتمعات المتضررة. وقامت المفوضية بسبع بعثات رصد تتعلق بعمليات إخلاء متوقعة تشمل نحو 2 000 أسرة في مقاطعات كامبونغ توم وكوه كونغ وبنوم بنه وبورسات وبرياه سيهانوك. وفي إحدى الحالات، تفاوضت المفوضية على تأجيل إجلاء أحد المجتمعات المحلية، ومنح السلطات المحلية فيما بعد 31 أسرة متضررة امتياز الأراضي لأغراض اجتماعية. وفي حالتين أخريين، تشمل الأولى 1 000 أسرة خضعت للإخلاء القسري في مقاطعة كامبونغ توم، والثانية 347 أسرة معرضة لخطر الإخلاء في مقاطعة بورسات بسبب بناء السد، وافقت السلطات المحلية على حل النزاعات على الأراضي وتقديم تعويضات إلى الأسر التي تعرضت للإخلاء. وحتى أيار/مايو 2020، لم يكن قد تم بعد دفع التعويضات.

44- وأحرزت المفوضية تقدماً في دراستها التي تناولت 17 موقعاً لإعادة التوطين في كمبوديا، وأجرت مقابلات مع 43 في المائة من الأسر المعيشية المتضررة التي يقدر عددها بنحو 2 341 أسرة. وستُنشر الدراسة في عام 2020، إلى جانب مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء وإعادة التوطين.

45- وفي آذار/مارس 2020، نشرت المفوضية ومنظمة "كلهان"، وهي منظمة لحقوق المرأة، ست صحائف وقائع تستكشف الصلات بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة وانتهاكات حقوق الأرض والسكن في كمبوديا[23].

(22) انظر https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/InfoNotes/Finding%20SLC%20Infographic %20with%202cm%20bleed-20%20Sep%202019%20low.pdf.

(23) انظر https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/Promotional-materials-soft/ESC%20rights%20and%20land%20rights%20violations%20OHCHR%20Klahaan%202020-compressed.pdf.

46- وبناء على طلب وزارة العدل، نظمت المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تدريباً للمدربين مخصصاً لموظفي إدارة الوساطة والعدالة المحلية في بنوم بنه. وقد وفر التدريب، الذي نُظم بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، توجيهات بشأن آليات تسوية المظالم غير القضائية، مع التركيز بوجه خاص على منازعات حقوق الأرض المتعلقة بنوع الجنس. ورصدت المفوضية ودعمت عملية وساطة في مقاطعة موندولكيري بين شركة سوكفين للمطاط ومجتمعات الشعوب الأصلية بونونغ. وتناولت الوساطة، التي بدأت في عام 2017، الأراضي التقليدية الممنوحة للشركة كامتيازات للأراضي لأغراض اقتصادية. وبدعم من المفوضية، تم حل معظم منازعات الأراضي المتعلقة بمناطق جماعية، وسوف تدرج في طلبات المجتمعات المحلية المتعلقة بتمليك الأراضي المشاع.

47- وفي تموز/يوليه 2019، نظمت المفوضية برنامجاً تدريبياً بشأن السلوك المسؤول في الأعمال التجارية وإتاحة سبل الانتصاف غير القضائية لمنظمات المجتمع المدني المحلية. وتناول التدريب آليات التظلم غير القضائية الوطنية والدولية وقد نظم بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، وهم المنظمة المشتركة بين الكنائس للتعاون الإنمائي، ولجنة التعاون من أجل كمبوديا، ومنظمة العمل من أجل تقديم المعونة.

48- وأنجز المركز الكمبودي لحقوق الإنسان، بدعم من منحة فرعية من المفوضية، في كانون الأول/ديسمبر 2019 مشروعه المتعلق بتعزيز معايير حقوق الإنسان في قطاعي الأعمال التجارية والأراضي. وأنتج المشروع 21 أداة للتوعية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك نشرات وصحائف وقائع ورسوم بيانية، واستضاف 12 برنامجاً إذاعياً. وقدم أربعة برامج تدريبية عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لموظفي الدولة والمحامين وممثلي القطاع الخاص.

49- وبصرف النظر عن هذه التطورات، لم تضع الحكومة بعد خطة عمل وطنية، ولا يزال تقيّد القطاعين العام أو الخاص بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان محدوداً نسبياً.

باء- حصول الشعوب الأصلية على الأراضي

50- عملت المفوضية مع وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضاري والإعمار، ووزارة التنمية الريفية، ووزارة الداخلية، ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، ووزارة البيئة، والسلطات المحلية، والبنك الدولي، ومنظمات المجتمع المدني، لدعم جهود الشعوب الأصلية الرامية إلى الحصول على سندات الملكية الجماعية للأراضي.

51- وواصلت المفوضية الدعوة إلى تبسيط عملية منح سندات الملكية الجماعية. ومنذ اعتماد المرسوم الفرعي رقم 83 بشأن إجراءات تسجيل أراضي مجتمعات الشعوب الأصلية في عام 2009، تم الاعتراف بهويات الشعوب الأصلية في 151 مجتمعاً من المجتمعات الأصلية، وهي الخطوة الأولى في هذه العملية. وانتقل 131 مجتمعاً آخر من مجتمعات الشعوب الأصلية إلى الخطوة الثانية من العملية، وذلك بتسجيل هذه المجتمعات بوصفها كيانات قانونية. انتقل ثلاثون مجتمعاً آخر إلى الخطوة الثالثة والأخيرة، التي تشمل قياس الأراضي، قبل الموافقة النهائية عليها وإصدار سندات ملكية الأرض. وقدمت المفوضية الدعم إلى أربعة مجتمعات محلية في الخطوة الأولى، وثلاثة مجتمعات محلية في الخطوة الثالثة من العملية.

52- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، نظمت المفوضية برنامجاً تدريبياً بشأن عملية إصدار سندات الملكية الجماعية للأراضي للمسؤولين المحليين من مقاطعات كامبونغ توم وكراتي وموندولكيري وبرياه فيهير وراتانكيري وستونغ ترينغ. ونُظم التدريب بالاشتراك مع وزارة التنمية الريفية، ووزارة الداخلية، ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار.

53- وفي شباط/فبراير 2020، انضمت المفوضية إلى بعثة تقييم أوفدتها وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والإعمار ومنتدى المنظمات غير الحكومية المعني بكمبوديا بشأن الصعوبات التي تواجهها مجتمعات الشعوب الأصلية التي تعيش في مناطق محمية بيئياً. وركزت البعثة على تسجيل أرض الأجداد كأرض مشاع للشعوب الأصلية. ولاحظت المفوضية، في زيارات قامت بها إلى مقاطعتي كراتي وستونغ ترينغ، عدم الاتساق وعدم وجود إجراءات موحدة في تخصيص الأراضي المصنفة كمناطق محمية بيئياً لمجتمعات الشعوب الأصلية.

جيم- حالة الأقليات الإثنية

54- واصلت المفوضية تناول حالة الأقليات الإثنية، بما فيها الأقليات الإثنية الفييتنامية، وبعضها عديم الجنسية. ولوحظ بعض التقدم في منح الأجانب وضع المقيمين، لكن المفوضية وثقت ادعاءات بانتهاك الحق في الجنسية والتعليم والحياة الأسرية، فضلاً عن الحق في عدم التعرض للتمييز. وترجمت المفوضية إلى اللغة الإنكليزية أربعة أنظمة إدارية[24] موجهة إلى المهاجرين والأجانب من الخمير لدعم أعمال الدعوة الأوسع نطاقاً التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الإنمائية الدولية والكيانات الأخرى العاملة مع الأقليات. وفي أعقاب ما قامت به المفوضية من رصد ودعوة لدى سلطات المقاطعات، والتوصيات ذات الصلة التي وضعتها المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا[25]، أوقفت السلطات المحلية في مقاطعة كامبونغ شنانغ الخطط التي كانت ستفضي إلى إخلاء قسري لما يقدر بنحو 10 000 شخص من أصل فييتنامي يعيشون في منازل عائمة في بحيرة تونلي ساب. وفي 25 آذار/مارس 2020، بعثت المفوضية برسالة إلى بلدية بنوم بنه بشأن الإخلاء القسري المقرر لما عدده 42 أسرة من الخمير والإثنية الفييتنامية من المجتمعات المحلية العائمة في بنوم بنه.

55- وفي آب/أغسطس 2019، يسرت المفوضية عقد اجتماعات في بنوم بنه بين مكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية[26] ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا الأقليات. وكان بعض الحاضرين قد شاركوا في القضية رقم 02/002 في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، التي أصدرت إدانات في المرحلة الابتدائية بتهمة الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الأقليات التشام والأقليات الفييتنامية[27]. وأتاحت هذه الاجتماعات للمكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية فرصة لمعرفة حالة الأقليات في كمبوديا وتقييم المخاطر المتصلة بالفظائع.

56- وعلى النحو الذي برز في موجز السياسات الذي وضعه الأمين العام بشأن كوفيد-19 وحقوق الإنسان[28]، تواجه الشعوب الأصلية ومجتمعات الأقليات مخاطر شديدة نتيجة لمرض كوفيد-19.

(24) التوجيه المتعلق بإصدار رسائل الأحوال الإدارية والمدنية إلى أزواج الخمير والأطفال والمهاجرين الأجانب؛ *براكاس* بشأن التوقف عن تلقي طلبات للمهاجرين الأجانب وبطاقات الإقامة الدائمة؛ وقانون الجنسية، بصيغته المعدلة في عام 2018؛ والمرسوم الفرعي رقم 129 (المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2017) بشأن إبطال وإلغاء الوثائق الإدارية الكمبودية غير النظامية التي يمتلكها المهاجرون الأجانب ويستخدمونها حالياً.

(25) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24579&LangID=E.

(26) تدعم المفوضية المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية.

(27) "خلصت الدائرة [الابتدائية] إلى أن نوون شيا وخيو سامفان مذنبان بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وإبادة جماعية للمجموعة الإثنية والقومية والعرقية الفييتنامية. وأدانت الدائرة أيضاً نوون شيا بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية التي تعرضت لها جماعة تشام الإثنية والدينية بموجب مبدأ المسؤولية العليا". انظر www.eccc.gov.kh/en/case/topic/1298.

(28) "COVID-19 and human rights: we are all in this together" (April 2020) متاح في الرابط التالي: www.un.org/ sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf.

وجرى توثيق أعمال التمييز ضد أشخاص من التشام (وهي أقلية عرقية مسلمة في الغالب)، في أعقاب موجة من الإصابات في كمبوديا كانت مرتبطة بحدث ديني حضره بعض التشام في ماليزيا. وأكدت الحكومة التزامها بتوفير خدمات الصحة العامة بطريقة شاملة ومنصفة. ويتفاقم ذلك بفعل الافتقار إلى قوانين محددة تتناول خطاب الكراهية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، وعدم وجود قانون لمكافحة التمييز. وأصدرت المفوضية سلسلة من منشورات وسائل التواصل الاجتماعي تتناول التمييز وكره الأجانب والوصم في سياق كوفيد-19.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في سياق كوفيد-19

57- اتخذت الحكومة بعض الخطوات الإيجابية للتصدي لجائحة كوفيد-19. وشكلت لجنة وطنية معنية بمسألة كوفيد-19 ولجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة كوفيد-19، وأطلقت خطة رئيسية وطنية بشأن كوفيد-19. واعتمدت تدابير تحفيزية اقتصادية، بما في ذلك برنامج للتحويلات النقدية للفقراء، ونظمت حملات توعية مجتمعية، وأصدرت نشرات صحفية يومية، ونظمت مؤتمرات صحفية أسبوعية، ووضعت وزارة الصحة خط اتصال ساخناً بشأن مرض كوفيد-19. وألغت الحكومة عطلة رأس السنة الجديدة للخمير (من 13 إلى 15 نيسان/أبريل 2020) وفرضت حظراً مرتبطاً بذلك على السفر بين المقاطعات في الفترة من 9 إلى 16 نيسان/أبريل 2020. وفي 17 نيسان/أبريل 2020، أعلنت وزارة العمل والتدريب المهني أن ما يقدر بنحو 30 000 عامل في المصانع ممن كانوا قد سافروا بين المقاطعات على الرغم من الحظر المفروض، سيُطلب منهم الحجر الذاتي لمدة 14 يوماً. وأقيمت عشرة مرافق حجر صحي مؤقتة في مدارس بنوم بنه لإيواء العمال الذين ظهرت عليهم أعراض كوفيد-19 أو لم يكن بمقدورهم تطبيق الحجر الصحي الذاتي.

58- وتقرّ المفوضية بهذه الجهود، لكنها تلاحظ عدم توافر معلومات عن الجوانب الرئيسية لتأهب الحكومة لمرض كوفيد-19 واستجابتها الصحية، بما في ذلك المرافق الطبية المخصصة لهذا الغرض، وبروتوكولات الحجر الصحي، والموظفون الطبيون الأخصائيون، وتوافر المعدات الأساسية. وكانت اختبارات كوفيد-19 محدودة ومقيدة بإحكام أيضاً، ولا يزال من غير الواضح مدى وصول المجتمعات الريفية والضعيفة والمهمشة إليها.

59- وعرضت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، سعياً إلى ضمان المواءمة بين تصدي الحكومة لمرض كوفيد-19 والتزامها في إطار حقوق الإنسان باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع المرض وعلاجه ومكافحته كعنصر من عناصر الحق في الصحة. وفي رسالة موجهة إلى وزارة الصحة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2020، طلبت المفوضية إلى الحكومة اتخاذ خطوات فعالة وتدابير خاصة لحماية الفئات التي تتسم أحوالها بشدة ضعفها لمرض كوفيد-19، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات.

سادساً-حقوق الجنسين والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

ألف- حقوق النساء والفتيات

60- واصل مكتب المفوضية في كمبوديا جهوده الرامية إلى النهوض بحقوق النساء والفتيات، وكان واحداً من أول مكتبين قطريين للمفوضية يحصلان على اعتماد جنساني في إطار برنامج الاعتماد الجنساني[29]. ويدرس البرنامج، الذي يتألف من ثلاثة مستويات من الاعتماد، الثقافة والممارسات والإنجازات على صعيد المساواة بين الجنسين في المكاتب القطرية للمفوضية، ويقدم أدوات لتعزيز أدائها.

(29) *United Nations Human Rights Report 2019* (May 2020)، متاح في الرابط التالي: www2.ohchr.org/english/OHCHRreport2019، ص 79.

61- ونظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري السادس لكمبوديا (CEDAW/C/KHM/6) في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وأصدرت ملاحظاتها الختامية (CEDAW/C/KHM/CO/6) في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ووضع فريق الأمم المتحدة القطري مجموعة من نقاط الدعوة للمضي قدماً في تنفيذ ملاحظات ختامية مختارة للجنة.

62- ووثقت المفوضية الملاحقات الجنائية التي تناولت أكثر من 40 امرأة يعملن أمهات بديلات بموجب قانون قمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وفي 31 آذار/مارس 2020، أدانت محكمة بلدية بنوم بنه 33 امرأة بمحاولة بيع أشخاص لنقلهم عبر الحدود بموجب هذا القانون نفسه. وفي 5 و6 كانون الأول/ديسمبر 2019، شاركت المفوضية في مشاورة للخبراء بشأن مشروع مبادئ لحماية حقوق الطفل في سياق الأمومة البديلة، نظمتها الخدمة الاجتماعية الدولية. وفي المشاورة، تناولت المفوضية مسألة الأمومة البديلة في كمبوديا من منظور الحق في الهوية والجنسية، والمسائل المرتبطة بالأبوة القانونية والوسطاء وعدم التمييز.

63- وحققت المفوضية أيضاً في ادعاءات تتعلق بالعنف الجنسي ضد نساء الشعوب الأصلية في مقاطعة راتانكيري. ولاتزال التحقيقات مستمرة في إطار شراكة مع الفريق العامل المعني بالنساء الأصليات في كمبوديا، وهو منظمة محلية من منظمات المجتمع المدني تعمل مع الشعوب الأصلية. وستوضع الصيغته النهائية لتقرير في هذا الشأن في عام 2020.

64- وفي مجال الترويج لليوم الدولي للمرأة، كانت المفوضية شريكة مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء التنمية والفنانين المحليين في تنظيم الحملة المشتركة "الرجل نصير المرأة" (#HeForShe). وعقدت ثلاث موائد مستديرة، مع الفنانين والنساء المؤثرات، إلى جانب حفل موسيقي تم بثه على الهواء مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي.

باء- حالة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

65- قبلت كمبوديا جميع التوصيات المتعلقة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بحالتها في كانون الثاني/يناير 2019 (انظر A/HRC/41/17). وشمل ذلك توصيات بتعديل القانون للسماح بزواج المثليين، واعتماد قانون محدد يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وعززت المفوضية مشاركتها مع المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

66- وفي تموز/يوليه 2019، وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، أطلقت المفوضية حملة لتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، كجزء من حملة الأمم المتحدة "أحرار ومتساوون". وشمل ذلك شريط فيديو يهدف إلى كسر الحواجز التي تمنع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من المشاركة على قدم المساواة في المجتمع. وقد شوهد شريط فيديو لحملة المفوضية نُشر على موقع فيسبوك[30] 000 633 مرة على الموقع، ويظهر هذا الشريط حياة رجل كمبودي مثلي الجنس.

(30) متاح في الرابط التالي: https://bit.ly/2ZRJM0Z.

سابعاً- تعميم مراعاة حقوق الإنسان في إطار عمل الأمم المتحدة

67- واصلت المفوضية تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل فريق الأمم المتحدة القطري، وذلك من خلال قيادة فريق النتائج المعني بالمشاركة والمساءلة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2019-2023).

68- وترأست المفوضية الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان لتنسيق أعمال فريق الأمم المتحدة القطري، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بحالة الأشخاص المحتجزين في مراكز الشؤون الاجتماعية، بما في ذلك ما يتعلق بشدة ضعف السكان، بمن فيهم المشردون والمشتغلون بالجنس والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خلال جائحة كوفيد-19. وظلت المفوضية عضواً نشطاً في فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالمسائل الجنسانية وفرقة العمل المعنية بالشباب.

69- ونسقت المفوضية التقارير المشتركة التي قدمها فريق الأمم المتحدة القطري إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان وإلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وشمل ذلك تقديم تقارير إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان. ونظمت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة جلسة صورية للمسؤولين الحكوميين قبل استعراض اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حالة كمبوديا. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري معلومات من أجل دراسة تجريها المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، فيما يتعلق بضمانات حماية الأطفال في ترتيبات الأمومة البديلة (A/HRC/37/60)، وأخرى تجريها المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، بشأن العنف العائلي في سياق كوفيد-19 لكي تقدم في دورة من دورات مجلس حقوق الإنسان المقبلة.

70- وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قامت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف بتدريب مجموعة من حفظة السلام الكمبوديين التابعين للأمم المتحدة قبل نشرهم كمراقبين عسكريين. وشمل التدريب منع الاعتداء والاستغلال الجنسيين، وقضايا المرأة، والسلام والأمن، وحماية الطفل.

71- ودعمت المفوضية استجابة فريق الأمم المتحدة القطري لجائحة كوفيد-19. وفي أيار/مايو 2020، قدمت المفوضية إحاطة شاملة لأعضاء الأفرقة القطرية بشأن جوانب حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة الاجتماعي والاقتصادي على النحو الذي أوضحه الأمين العام. وكانت المفوضية عضواً في الأفرقة العاملة التقنية المعنية بالاستجابات الاجتماعية والاقتصادية، وفي الفريق الأساسي المعني بالحجر الصحي. ووضع هذا الفريق للحكومة مدونة لقواعد السلوك وقائمة مرجعية لمراكز الحجر الصحي تحدد المعايير الدنيا لإنشاء أماكن آمنة للنساء والأطفال، بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان. واحتفالاً باليوم الدولي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، نظمت المفوضية مناسبة عامة كبيرة في بنوم بنه حول موضوع "الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان"، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، ووفد الاتحاد الأوروبي في كمبوديا، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان. وقد استقطب هذا الحدث أكثر من 000 6 مشارك، وأفسح مجالاً للشباب ولمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لعرض أعمالهم، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق المرأة، وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمسائل البيئية.

ثامناً- المضي قدماً في تنفيذ نتائج الآليات الدولية لحقوق الإنسان

72- دعمت المفوضية الأعمال التحضيرية التي تجريها الحكومة من أجل عمليات الاستعراض الدوري لحالة البلد بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وترجم المجلس الوطني الكمبودي للمرأة، وهو آلية حكومية، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى لغة الخمير، وسيعممها على الوكالات المختصة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

73- وواصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم المساعدة في متابعة توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان ونتائج الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل للبلد.

74- وقدمت المفوضية الدعم للمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية من أجل العمل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظمت المفوضية والمنسق المقيم حلقتي عمل بشأن الاستعراض الدوري الشامل وأفضل الممارسات لدعم تنفيذ التوصيات والمؤشرات المرتبطة بها. وقدمت المفوضية أيضاً المشورة إلى منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن إعداد تقارير بديلة إلى هيئات المعاهدات وتقديم عروض إلى الإجراءات الخاصة.

75- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، وفي إطار متابعة الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لكمبوديا، نظمت المفوضية حلقة عمل بالشراكة مع المنسق المقيم، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ومنظمة دولية غير حكومية هي منظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل (UPR Info). وركزت حلقة العمل على النتائج التي قبلتها كمبوديا وسلطت الضوء على أفضل الممارسات في مجال التنفيذ، ولاسيما مع المجتمع المدني. وحضر هذا الحدث ممثلون عن الوزارات الحكومية والمجتمع المدني والسلك الدبلوماسي.

76- وتأخر تقديم التقارير الأولية التي تقدمها الحكومة بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وتأخرت أيضاً ردودها على قائمة المسائل التي تصدرها لجنة مناهضة التعذيب، قبل الجولة الثالثة لاستعراض حالتها.

تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات

77- يقّر الأمين العام بتعاون حكومة كمبوديا مع المفوضية، ويشدد على الطابع المركزي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز التنمية والحفاظ على السلم والتماسك الاجتماعي، خاصة في وقت الأزمات. وحقوق الإنسان بالغة الأهمية للتصدي لمرض كوفيد-19 والتعافي منه، وهي أساسية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب[31]. ويبرز الأمين العام الدور الهام الذي يمكن أن تواصل المفوضية الاضطلاع به في مساعدة كمبوديا حكومة وشعباً على إعمال جميع حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك في سياق كوفيد-19.

78- **ويود الأمين العام أن:**

(أ) يطلب إلى الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية أن تدخل في حوار من أجل تخفيف حدة التوترات والاستعادة الكاملة للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة؛

(31) "COVID-19 and human rights: we are all in this together" (April 2020) متاح في الرابط التالي: www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf.

(ب) يطلب إلى الحكومة تعزيز الحيز المدني والديمقراطي، بطرق، منها توفير ضمانات لعمل منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية دون عوائق، وذلك من خلال تعزيز وتوسيع مجال عملها. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تتضمن التعديلات المدخلة على قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية توصيات منظمات المجتمع المدني والمفوضية، وأن تكون متماشية مع الالتزامات الدولية لكمبوديا في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) يشجع الحكومة على ضمان أن يوضع مشروع القانون المتعلق بالحصول على المعلومات بطريقة تشاركية وأن يكون ممتثلاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن يتضمن أيضاً فئات محددة بوضوح للاستثناءات من الكشف عن المعلومات، وأن يحدد أنماط المعلومات التي يجوز إفشاؤها وأن ينشئ هيئة رقابة مستقلة؛

(د) يطلب إلى الحكومة أن تكفل أن تكون أي تدابير استثنائية تتخذ لحماية صحة السكان ورفاههم أثناء جائحة كوفيد-19 تدابير مؤقتة ومتناسبة وضرورية تماماً للوقاية من انتشار المرض وعلاجه، وأن تكون غير تمييزية ومتوافقة مع الالتزامات الدولية لكمبوديا في مجال حقوق الإنسان؛

(هـ) يطلب إلى الحكومة أن تتخذ تدابير خاصة لحماية الفئات والأفراد الذين تتسم أحوالهم بشدة ضعفها لجائحة كوفيد-19، بمن فيهم الشعوب الأصلية والأقليات، والمجتمعات الفقيرة والريفية، والمجتمعات المحلية العائمة، والمهاجرون العائدون، والأشخاص المحرومون من حريتهم، والأشخاص الذين هم في الحجر الصحي، والنساء الحوامل، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من أمراض بشرية؛

(و) يطلب إلى الحكومة أن تكفل الحصول على المعلومات المتعلقة بالوقاية، فضلاً عن الاختبار والعلاج، للجميع أثناء جائحة كوفيد-19، وأن تكفل إدماج نهج قوي قائم على الحقوق في جميع البروتوكولات الوطنية المتعلقة بالكوارث وحالات الطوارئ الصحية؛

(ز) يشجع الحكومة على أن تكفل الحق في المساعدة القانونية، بطرق، منها اعتماد سياسة وطنية بشأن المساعدة القانونية وإنشاء نظام مركزي للمساعدة القانونية؛

(ح) يشجع الحكومة على الأخذ بتدابير غير احتجازية وبدائل للاحتجاز بغية الحد من اكتظاظ السجون؛ ووضع مبادئ توجيهية وإجراءات للحد من طول مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة وتأخر الإفراج لدى إتمام مدة الأحكام، وإعادة النظر في الحظر المفروض على تخفيض الأحكام والعفو عن الجرائم المتصلة بالمخدرات؛

(ط) يطلب إلى الحكومة أن تتيح للمفوضية إمكانية الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز، بما في ذلك إجراء مقابلات سرية مع المحتجزين؛

(ي) يشجع الحكومة على تبسيط عملية تمليك الأراضي المشاع للشعوب الأصلية؛

(ك) يحث الحكومة على اعتماد مبادئ توجيهية وطنية بشأن عمليات الإخلاء وإعادة التوطين تتماشى مع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية؛

(ل) يحث الحكومة على المشاركة البناءة والمنهجية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بطرق، منها تقديم تقاريرها المتأخرة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والاستجابة للرسائل وطلبات الحصول على معلومات من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وقبول طلبات الزيارة التي يقدمها المكلفون بولايات في إطار هذه الإجراءات؛

(م) يدعو الحكومة إلى تعزيز النهوض بحقوق الإنسان في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الاستراتيجيات الإنمائية، ولا سيما بإدراج المزيد من الغايات والمؤشرات الواضحة في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال إجراء دراسات، بمساعدة المفوضية، لتحديد الأشخاص المعرضين لخطر تركهم وراء الركب في العمليات الإنمائية.